المحور الأول: مفاهيم اصطلاحية

أولاً- مفهوم تسمية المقياس "مدخل إلى الشريعة الإسلامية:

إن مفهوم عنوان المقياس: مدخل إلى الشريعة الإسلامية، يتحدد من خلال توضيح معنى كلمة (مدخل) و كلمة (الشريعة)، كل منها على حدة مجردة من الإضافة ككلمات مفردة، ثم على معنى الإضافة.

- معنى كلمة (مدخل):

يقال: فلان حسن المدخل و المخرج، أي حسن الطريقة محمودها، ويقال أيضا: دخلت مدخلا حسنا أي مكانا جميلا، وعلى هذا يصح أن يكون المدخل طريقا أو بابا موصلا إلى معنى آخر أو مكان آخر طريقا أو بناءً متسعا أو ضيقا و هذا هو المعنى الأصلي الذي قد يفهم من كلمة مدخل في اللغة.

- معنى كلمة (الشريعة):

إستعمل العرب كلمة الشريعة في معنيين:

أحدهما: الطريقة المستقيمة، و بهذا المعنى ورد قول الله سبحانه و تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ سورة الجاثية الآية 18.

والثاني: مورد الماء الجاري الذي يقصد للشرب، و منه قولهم: (شرعت الإبل) بمعنى أنها وردت شريعة الماء.

أما تعريف الشريعة، فيطلق على الأحكام التي سنها الله لعباده، و هي بهذا تشمل جميع الشرائع السماوية التي نزلت للناس على أيدي أنبيائهم، و مع ذلك فإن الشريعة إذا أطلقت كان المراد بها شريعة الإسلام التي نزلت على يد محمد صلى الله عليه وسلم، لأنها خاتمة الشرائع، ولأنها حوت من الشرائع السابقة أحسن ما فيها، و زادت عليها من التشريعات ما جعلها شريعة كاملة صالحة للناس في كل زمان و مكان.

و على هذا تعرف الشريعة الإسلامية بأنها: (مجموعة الأحكام التي سنها الله للناس جميعا على لسان رسوله محمد صلى الله عليه و سلم في الكتاب و السنة).

- **معنى الإضافة:**

و محصلة القول أن الطريقة النافعة لدراسة الشريعة، هي التي تبدأ بتقديم تمهيد عام لها –أي مدخل –كما هو الشأن في دراسة العلوم المختلفة، فهناك مثلا : مدخل لدراسة القانون، والحق أن هذا النهج في دراسة الشريعة ذو فائدة كبيرة للطالب، لأنه يعطيه فكرة عامة عن الشريعة، من حيث طبيعتها و خصائصها و مميزاتها ، كما يجعله يحيط إحاطة عامة بمصادرها وتاريخ نشؤها والأدوار التي مرت بها حركة التشريع الإسلامي، فإذا ما تم للطالب ذلك و استوعبه، لن يجد مشقة إذا ما أراد التوغل في دراسة تفاصيلها .

ثانيا : تمييز مصطلح الشريعة الاسلامية عما قد يشابهه

1–الشريعة والتشريع: التشريع يراد به سن القوانين التي تنظم حياة الناس و معاملاتهم في هذه الحياة، و هي بهذا تشمل التشريعات الإلهية و التشريعات التي من فعل البشر، فإذا كانت التشريعات مأخوذة من الشريعة كانت تشريعا سماويا ، و من هنا كان إطلاق التشريع الإسلامي لأنه مأخوذ من الشريعة الإسلامية و هي من الله تعالى .

و إذا كانت التشريعات من فعل البشر سميت تشريعات وضعية، و بناء على هذا يكون التشريع السماوي مجموعة الأوامر و النواهي و الإرشادات التي يشرعها الله تعالى للناس ليعملوا بها و يهتدوا بهديها ، أما التشريع الوضعي: فهو مجموعة الأوامر و النواهي و القواعد التي يضعها فرد أو جماعة، لتحتكم إليها و تسير على ضوئها في الحياة .

- **مميزات التشريع السماوي:**

هناك عدة مزايا يتميز بها التشريع السماوي عن التشريع الوضعي و هي:

1–التشريع السماوي قائم على الإحاطة و الشمول لأنه من الله تعالى، الذي يعلم خائنة الأعين و ما تخفي الصدور . أما التشريع الوضعي الذي مصدره البشر فهو قاصر دائما على الإحاطة بمصلحة الناس و بذلك لا يرقى إلى التشريع السماوي مهما قوى سلطانه .

2–التشريع السماوي لا يحتمل الخطأ دائما لأنه من الله تعالى، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه بل هو تنزيل من الله العزيز الحكيم .

3-التشريع الإلهي منزه عن الهوى و الغرض، أما التشريع الوضعي فقد نلاحظ عند وضعه أغراضا معينة تراعي فيها مصلحة أشخاص معينين و يهدف إلى تحقيق رغبة بعض المشرعين الخاصة لطبقة معينة .

4-التشريع السماوي يحاسب على الأعمال الداخلية و هو بهذا متفق مع الأخلاق و متصل بالضمير الإنساني اتصالا وثيقا ، و لذا فهو دائما يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر . أما التشريع الوضعي فيغلب على طابعه الناحية السلبية فقط إذ لا يعنى في الغالب بالأخلاق و الضمير .

5-التشريع السماوي يشجع على الطاعة و يبشر الصالحين أعمالاً و يعدهم الثواب العظيم، و لا شك أن في هذا من الحث على الطاعة و التحذير من ارتكاب الآثام و الجرائم؛ لأن المطيع سوف لا يتخلص من عقاب العصيان فقط بل سيأخذ أجرا على طاعته . فتشريع يكافئ المطيع أولى بالإتباع من تشريع يقول للمحسن لا فضل و أجر على ما أديت من واجب كما هو الحال في التشريع الوضعي .

2- الشريعة الإسلامية والفقه الاسلامي .

لا يجوز الخلط و عدم التمييز بين مفهوم الشريعة الإسلامية، و مفهوم الفقه الإسلامي، لأن الشريعة معصومة، و هي في العقيدة الإسلامية صواب و خير كلها تهدي الحياة الإنسانية إلى الطريق السليم المستقيم، أما الفقه فهو عمل الفقهاء في طريق فهم الشريعة و تطبيق نصوصها ، و فيه يختلف فهم فقيه عن فهم فقيه آخر، و فهم كل واحد منهما على قدره يحتمل الخطأ و الصواب لأنه غير معصوم، و ليس معنى ذلك أنه لا قيمة له، بل له قيمة عظيمة و تقدير كبير، ولكن المقصود أن ليس له القدسية التي للشريعة نفسها المتمثلة بنصوصها من الكتاب و السنة الثابتة . فالفقه و هو فهم الفقيه و رأيه، و لو كان مبنيا على النص الشرعي . هو قابل للمناقشة و التصويب و التخطئة، و لكن التخطئة تنصرف إلى فهم الفقيه لا إلى تخطئة النص الشرعي . و من ثمة اختلفت أراء الفقهاء .

على أن الفقه الإسلامي يتضمن نوعين من الأحكام مختلفين في طبيعتيهما :

-النوع الأول: أحكام قررتها نصوص في الكتاب(القرآن) و في السنة قطيعة الثبوت والدلالة تمثل إرادة الشارع الإسلامي الواضحة فيما يفرضه على المكلفين نظاما للإسلام ملزما لهم، لم يترك لتفسيرهم و فهمهم و استنتاجاتهم . وذلك مثل أصل

وجوب الصلاة و الزكاة و صوم رمضان و الوفاء بالعقود، و الجهاد بحسب الحاجة وقدر الطاقة، و نحو ذلك مما جاءت به النصوص في الكتاب و السنة المتواترة.

-النوع الثاني: أحكام سكت عنها الكتاب و السنة، و تركت لاجتهاد علماء الشريعة، أو جاءت بها نصوص غير قطعية الثبوت أو الدلالة، تحتمل اختلاف آراء العلماء في ثبوتها أو دلالتها، و هي محل اجتهادهم في استنتاج الأحكام منها .

فالفقه الإسلامي و مدوناته تتضمن كلا النوعين هذين . فالفرق بين الشريعة و الفقه منصرف إلى هذا النوع الثاني من الأحكام الفقهية ، الذي هو اجتهاد الفقهاء في تفسير النصوص المحتملة غير القطعية الدلالة . فهذا النوع هو الذي من عمل الفقهاء و استنتاجهم، و لا يتمتع بالقدسية التي للنصوص التشريعية، أما النوع الأول فله قدسية النصوص التشريعية نفسها .

3-علاقة الشريعة الإسلامية بالشرائع السماوية السابقة:

الشرائع السماوية كثيرة، إذ لم تخل أمة قط من رسول أرسله الله إليها يبلغها تشريعه و أحكامه، و يمكن أن نجمل أوجه العلاقة بين الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع السماوية السابقة بما يأتي:

أولا-وحدة المصدر: فجميع الشرائع السماوية و منها الإسلامية مصدرها واحد و هو الله تعالى فهو منزلها و مشرع أحكامه، وما وظيفة الرسل إلا القيام بتبليغها إلى الناس.

ثانيا :-وحدة الأصول و المقاصد : جميع الشرائع السماوية متشابهة في الدعوة إلى أصول العقيدة و متشابهة في مقاصد التشريع العام كتزكية النفس بالأعمال الصالحة، و الحرص على هداية الناس إلى الصراط المستقيم .

ثالثا :- الشريعة الإسلامية ناسخة لما قبلها : الشريعة الإسلامية باعتبارها خاتمة الشرائع فهي ناسخة لما قبلها ، و هي وحدها دون غيرها واجبة الإتباع.

رابعا :-إن الأحكام الموجودة في الشريعة الإسلامية كلها قائمة على الوحي الإلهي إلى رسوله محمد صلى الله عليه و سلم و ليست مأخوذة من الشرائع السابقة، و على هذا فإن التشابه بين بعض أحكام الشريعة الإسلامية و بين أحكام الشرائع السابقة يعني أن الله تعالى شرعها في الإسلام كما شرعها للأمم السابقة، فنحن مخاطبون بأحكام الشريعة الإسلامية بنزولها علينا لا بكونها شرعت لمن قبلها .